العلاقات العراقية - الايرانية

شعيب احمد سليمان

مدرس مساعد - كلية التربية - جامعة بغداد

اولا المقدمة :

من اعقد المشكلات الدولية واكثرها اثارة منازعات الحدود الدولية لاسيما الحدود العراقية ــ الايرانية ، بسبب قدم المنازعات حولها اولا ، وطول امتدادها ثانيا • حيث تمتد الحدود الشرقية للعراق من نقطة الحدود العراقية ــ التركية في الشمال ولمسافة ١٢٠٠ كم ، اي حتى التقاء شط العرب بالخليج العربي •

ان مشاكل الحدود تلك كانت سببا مباشرا لقيام كثير من الحروب عبر التاريخ بين البلدين • الا ان تلك الحروب كان يعقبها في كثير من الاحيان عقد معاهدات واتفاقات لحل المشاكل الحدودية[1] ، وكذلك

---

(١) لمزيد من التفاصيل بشأن تلك المعاهدات والاتفاقات راجع كلا من السيد شاكر صابر الضابط ــ العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وايران ــ نشر وطبع دار البصري بغداد ١٩٦٦ . وكذلك الدكتور جابر ابراهيم الراوي ــ الحدود الدولية ، ومشكلة الحدود العراقية ــ الايرانية ، دراسة قانونية وثائقية ــ مطبعة دار السلام ، بغداد ٩٧٥ .

المنازعات والخلافات القائمة سواءا كانت سياسية ام ثقافية ام اجتماعية • عليه سنتناول بالبحث الموجز اهم تلك المعاهدات ، مشيرين الى اهم بنودها لاسيما تلك التي تتعلق منها بالحدود • وبما ان نقطة الخلاف المهمة بين البلدين تتجسد بشكل كبير حول شط العرب واقليم الاحواز • لذا سنركز في بحثنا على هاتين الناحيتين •

ثانيا لمحة تاريخية :

استوطن اقليم الاحواز[٢] قبل الميلاد بما يقارب الثلاثة الاف سنة شعب سامي لم يلبث ان خضع لنفوذ الاكديين • اعقبهم العيلاميون الذين سيطروا على اقليم الاحواز وامتد نفوذهم الى مملكة اكد ، حيث احتلوا عاصمتها اور • ثم خضع اقليم الاحواز لنفوذ البابليين في عهد ملكهم حمورابي ، الى ان جاء الاشوريون الذين احتلوا مدينة تستر عاصمة الاقليم سنة ٦٦٤ ق • م • اعقبهم الكلدانيون ثم جاء الاخمينيون والسلوقيون الى ان جاء حكم اسرة الساسانيين • الذين سيطروا على الاقليم سنة ٢٤١م ، ولما كانت هذه الاسرة غير عربية ، فقد ثار سكان الاقليم ضدها ، وعمت البلاد اعمال التخريب والسلب • مما اضطر الساسانيين ــ والحالة هذه ــ الى السماح بانشاء امارات تتمتع باستقلال ذاتي ثم ظهر الاسلام ، وبدأت الفتوحات العربية الاسلامية محررة الامم من الظلم والطغيان الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي ــ • الخ • وامتدت حركات التحرير الى بلاد فارس ، فكانت

---

(٢) ان التسمية الصحيحة لهذا الاقليم هي « الاحواز » وليست الاهواز التي هي تحوير ايراني لكلمة الاحواز بسبب عدم تمكن الايرانيين تلفظ الحرف (ح) وتحويره الى الاهواز كما ان تسمية الاقليم بعربستان غير صحيحة لان هذه الكلمة ايرانية وتعني ارض العرب .

معركة القادسية وتلتها معارك عدة انتهت بتحرير اقليم الاحواز سنة ٦٣٧ م وعندها الحق بولاية البصرة اذ بقي جزء من الدولة العربية الاسلامية حتى نهاية حكم العباسيين[٣] . اعقبتهم دولة المشعشعين العربية ، والذي امتد حكمهم ما يقارب ٥٠٠ سنة[٣] . وبعد ذلك استطاع بنو كعب مد نفوذهم لهذا الاقليم وبقوا على هذه الحال حتى سنة ١٩٢٥م . حيث حرضت وساعدت بريطانيا ايران لاحتلال هذا الاقليم . الا ان عرب الاقليم قاومت ببسالة الغزو الايراني واجبرته على قبول معاهدة سلام بعد ٧٥ يوما من حرب شرسة . لكن بريطانيا ابت الا ان تشترك في القضاء على الحكم العربي في امارة المحمرة . لذا اوقعت الشيخ خزعل امير المحمرة بيد الايرانيين بعملية دنيئة . وهكذا احتل الفرس هذا الاقليم العربي[٥] .

يبدو مما ورد اعلاه ان اقليم الاحواز لم يخضع لسلطة الفرس بشكل تام وكامل منذ الانتشار الاسلامي وحتى سنة ١٩٢٥م . الا لفترات قليلة وبشكل صوري احيانا وقانوني اخرى دون السيطرة الفعلية . اذ بقي الاقليم عربيا شعبا وارضا ونظاما .

---

(٣) عباس عبود عباس — ازمة شط العرب — المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٣ ص ١٧ ، الدكتور ابراهيم العبيدي — الاحواز ارض عربية سليبة — دار الحرية للطباعة بغداد ١٩٨٠ ، ص١٨ وما بعدها .

(٤) الدكتور ابراهيم خلف العبيدي — المرجع السابق — ص١٨ ، ١٩

(٥) عباس عبود عباس — المرجع السابق — ص١٨

ثالثا : المعاهدات الاولى « معاهدة اماسية ١٥٥٥م[٦] ومعاهدة فرهاد باشا ١٥٩٠م ومعاهدة ١٦١٣م »

كثرت المنازعات بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية مما ادى الى حروب كثيرة ولفترات طويلة ، بسبب اطماعهما في العراق • مما ادى الى ان يخضع هذا القطر لسيطرة كل من العثمانيين والصفويين ولمرات متعددة • وبعبارة اخرى اصبح العراق ساحة للمعارك الدائرة بين الدولتين • فكانت المجازر الجماعية بالاضافة الى الفوضى وعدم الاستقرار • الى ان جاءت معاهدة اماسية المعقودة عام ١٥٥٥م والتي تعتبر اول معاهدة مكتوبة بين الدولتين العثمانية والصفوية[٧] • لان الاتفاقات التي كانت تتم بين الدولتين قبل هذا التاريخ وبعد كل حرب ، لا تعتبر اكثر من هدنة يتفق عليها الطرفان •

ان معاهدة اماسية عقدت بين السلطان سليمان القانوني والشاه طهماسب ، بعد ان تقدم الاخير في اذربيجان وارضروم ، وعندما خرج الاول لمواجهته • عقدت هذه المعاهدة وبناءا على طلب الطرف الايراني • وبموجبها بقيت بغداد خاضعة للدولة العثمانية[٨] •

ثم جاءت معاهدة فرهاد باشا ١٥٩٠ ، والتي حصلت بموجبها الدولة العثمانية على مناطق جديدة ، كانت تابعة للدولة الصفوية •

---

(٦) ان السيد شاكر صابر الضابط ـ قد جدد سنة ١٥٥٤م كتاريخ لتوقيع هذه المعاهدة ، انظر مؤلفه ـ المرجع السابق ـ ص١٩

(٧) شاكر صابر الضابط ـ المرجع السابق ـ ص١٨

(٨) الدكتور جابر ابراهيم الراوي ـ المرجع السابق ـ ص٢٠٥

اعقبتها معاهدة ١٦١٣م بعد حروب دامت زهاء ثلاث سنوات بين الطرفين[٩] .

رابعا : معاهدة زهاب ١٦٣٩م

لقد جاءت هذه المعاهدة اثر تحرير العراق من نفوذ الصفويين[١٠]، وقد صادق عليها كل من الشاه صفي بهادر ، والسلطان العثماني مراد الرابع . كما جرى تبادل التصديقات في نفس السنة[١١] .

ان هذه المعاهدة تعتبر الاولى في تحديد الحدود العثمانية الصفوية « العراقية ـ الايرانية » . ولقد اوضحت هذه المعاهدة المناطق التي تدخل ضمن اقليم كل من الدولتين . اذ جاء فيها « تعود الى الدوُلة العثمانية ولاية بغداد وجصان وبدرة ومندلي ودرنة والاراضي الواقعة بين درتنك وسرحيل والقرى الواقعة غربي قلعة زنجير وقلعة ظالم قرب شهرزور ، وجميع الجبال المحيطة بهذه القلعة ، حتى الطريق المؤدي الى شهرزور ، وقرية قزلجة وتوابعها ، وجميع القلاع والجبال والاراضي والنواحي الواقعة في قارص ، وان ، شهرزور ، بغداد ، البصرة . » اما الدولة الصفوية فقد منحت لها المنطقة الواقعة بين مندلجين ودرتنك ومواقع بيره ، زردويكه ، زمردهاوا ، والقرى والقلاع الواقعة شرقي قلعة زنجير ومهريان وتوابعهما[١٢] .

---

(٩) لونكريك همسلي ـ اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ـ الطبعة الثالثة ، ترجمة جعفر خياط ، بغداد ١٩٦٢ص٤٢ وما بعدها

(١٠) الدكتور جابر ابراهيم الراوي ـ المرجع السابق ـ ص ٢٠٦

(١١) المصدر السابق ـ ص٢١١

(١٢) الدكتور جابر ابراهيم الراوي ـ المرجع السابق ـ ص٢١٨ دراسة المشاكل القائمة بين البلدين ـ مطبعة العاني ، بغداد ١٩٧٠ ص٦، شاكر صابر الضابط ـ المرجع السابق ـ ص٣٤

خامسا : معاهدة ارضروم الاولى ١٨٢٣م

نظرا لتجدد النزاعات والحروب بين الدولة العثمانية والصفوية ، وللظروف الصعبة التي تمر بها كلتا الدولتين • فقد اضطرتا الى ابرام هذه المعاهدة(١٣) • حيث جاء فيها ما يلي :

وقد استطاعت الدولة العثمانية وبسبب قوتها فرض شروطها على الدولة الصفوية • وبذلك استولت على اراض كانت خاضعة للدولة الصفوية •

١ ــ لايجوز تدخل اية دولة في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية • كما لا يجوز تدخل الحكومة الايرانية في شؤون الاكراد في العراق • كما لا يجوز لها التدخل في امور تعينات بغداد لمتصرفيات الأكراد والمحلات الأخرى •

٢ ــ ضرورة مراعاة الزوار والحجاج الايرانيين ، كمراعاة سائر المسلمين في البلاد العثمانية

٣ ــ منع العشائر من النهب والتخريب عبر الحدود الايرانية ، والسماح لمن يريد منهم عبور الحدود للسكن في ايران ، ورفض عودته بعد ذلك لاقليم الدولة العثمانية

٤ ــ عدم الترحيب بالفارين من دولة الى اخرى •

٥ ــ اعادة الاموال المحجوزة في استنبول والولايات العثمانية الاخرى الى اصحابها الايرانيين ، وعند موتهم الى ورثتهم الشرعيين •

---

(١٣) الدكتور جابر ابراهيم الراوي ــ المرجع السابق ــ ص٢١٨

٦ ــ تحصيل اموال الايرانيين المتوفين في البلاد العثمانية .

٧ ــ تبادل السفراء بين الدولتين كل ثلاث سنوات[١٤] .

نلاحظ من خلال دراسة وتدقيق هذه النصوص ان الفرس كعادتهم ينتهزون كل الفرص الممكنة للتدخل في شؤون جيرانهم « الدولة العثمانية » سواء بشكل مباشر ، ام بطريق غير مباشر ، اي عن طريق عملائهم الساكنين عبر الحدود بين الدولتين ، ويحاولون بذلك خلق حالة الفوضى وعدم الاستقرار . لذا نرى ان هذه المعاهدة جاءت لوضع حد لتلك التجاوزات والفتن . الا انها لم تستطع القضاء عليها بسبب عدم دراستها للمشاكل بشكل دقيق ووضع حلول لها.وكذلك لعدم توفر خرائط دقيقة يستند عليها في تحديد الحدود ، بالاضافة الى ضعف الثقة المتبادلة بين الطرفين نتيجة الصراع الطويل بينهما . كما لعبت الكراهية المذهبية التي اوجدتها الدولة الصفوية دورا مهما في اثارة الاحقاد بين الطرفين[١٥] .

ان هذه المعاهدة ابقت معاهدة كردن التي سبقتها ، والاخيرة بدورها ابقت معاهدة زهاب . اي ان هذه المعاهدة لا تتناقض وتلك التي سبقتها . بل ان اللاحقة منها تؤكد السابقة ، وتضيف عليها بعض الشيء[١٦] .

---

(١٤) الدكتور فلاح شاكر اسود ــ المرجع السابق ــ ص٦ وما بعدها . الدكتور جابر ابراهيم الراوي المرجع السابق ــ ص٢٠٧ و ص٢٢١ وما بعدها . السيد شاكر صابر الضابط ــ المرجع السابق ــ ص٥٨ــ٥٩

(١٥) الدكتور جابر ابراهيم الراوي ــ المرجع السابق ــ ص٢٢٣

(١٦) الدكتور عبدالحسين القطيفي ــ الجوانب القانونية لمحاولة ايران انهاء معاهدة ١٩٣٧ ــ مجلة العلوم القانونية (كلية الحقوق) جامعة بغداد ، المجلد الاول ، العدد الثاني ، ١٩٦٩ ص١٠ وما بعدها الدكتور جابر ابراهيم الراوي ــ المرجع السابق ــ ص٢٢٥

سادسا : معاهدة ارضروم الثانية ١٨٤٧م

استمرت الحكومة الفارسية كعادتها بالتدخل في شؤون العراق الداخلية ، والتحرش بالحدود العراقية « الخاضعة للدولة العثمانية » مستفيدة من عدم وضوح تحديد الحدود التي جاءت بها المعاهدات[١٧]. لذا كثرت حوادث الحدود واعمال السلب والنهب وقطع الطريق . وقطعا لدابر ما ورد اعلاه عقدت هذه المعاهدة . وجاء فيها :

١ ــ تتنازل كل من الدولتين عن اية ادعاءات مالية مترتبة على الاخرى .

٢ ــ تتعهد الحكومة الايرانية ترك جميع الاراضي المنخفضة في القسم الغربي من منطقة زهاب الى الدولة العثمانية ، وكذلك التنازل عن ادعاءاتها فيما يتعلق بالسليمانية .

٣ ــ تتنازل الحكومة العثمانية لايران من الاراضي الجبلية في القسم الشرقي من البلاد ، بما فيها وادي كرند ومدينة المحمرة وميناءها وجزيرة عبادان ، والمرسى والاراضي الواقعة على الضفة اليسرى من شط العرب . مع حرية الملاحة في هذا الشط[١٨] .

٤ ــ تعيين قومسيرين ومهندسين لغرض اقرار الحدود .

٥ ــ يتعهد الطرفان بتسليم المهاجرين .

٦ ــ يدفع التجار الايرانيون الرسوم الكمركية عن بضائعهم .

---

(١٧) الدكتور جابر ابراهيم الراوي ــ المرجع السابق ــ ص٢٠٧

(١٨) عباس عبود عباس ــ المرجع السابق ــ ص ١٨و٣٢ . الدكتور جابر ابراهيم الراوي ــ المرجع السابق ص ٢٣٠. الدكتور عبدالحسين القطيفي ــ المرجع السابق ــ ص١٥

٧ ــ تمكين الزوار الايرانيين من زيارة العتبات المقدسة في العراق •

٨ ــ التعهد بمنع ومراقبة السرقات واعمال النهب والسلب من قبل العشائر[١٩] •

٩ ــ الابقاء على المعاهدات السابقة وتأييدها[٢٠] •

ان هذه المعاهدة لم تأت بأسس جديدة ، بل انها اعتمدت على الاسس السابقة في المعاهدات التي سبقتها • كما ان هذه المعاهدة منحت ايران ولاول مرة واجهة نهرية في المجرى الاسفل لشط العرب • حيث ان الدولة العثمانية تنازلت عن المحمرة وميناءها وجزيرة خضر لايران[٢١] • ولم تشمل هذه الواجهة اي جزء من شط العرب • ومع ذلك فقد كان هذا التنازل قانونيا وشكليا فقط • اي لم تخضع هذه الامارة للنفوذ الفارسي • بل بقيت بشكل شبه مستقل • لان الشيخ جابر امير المحمرة مانع في الخضوع لايران لا بل لم يعترف بالمعاهدة اصلا • وبقي يحكم منطقته حتى هجوم الانكليز على امارته واحتلالها ما يقارب الثلاثة اشهر سنة ١٨٥٣م • ثم انسحابها تحت ضربات الثوار العرب • مما جعل امير المحمرة يعود اليها مرة اخرى • كما لم تستطع ايران اخضاع هذه الامارة رغم محاولاتها العديدة مما اضطر معها

---

(١٩) الدكتور فلاح شاكر ــ المرجع السابق ــ ص٨ وما بعدها . الدكتور جابر ابراهيم الراوي ــ المرجع السابق ــ ص٢٢٩ وما بعدها

(٢٠) لمعرفة كامل نصوص المعاهدة راجع عباس عبود عباس ــ المرجع السابق ــ ص١٢٢ وما بعدها

(٢١) شاكر صابر الضابط ــ المرجع السابق ــ ص ٦٣ . حقائق عن العدوان الايراني على الحدود الشرقية للوطن العربي ، بحث مقدم الى مؤتمر المنظمات المهنية والشعبية المنعقد في ١ــ٣/ شباط ١٩٧٥ــ ص١٠ــ١١

سابعا : بروتوكول طهران ١٩١١ وبروتوكول الاستانة ١٩١٣

رفعت ايران شكاوي متعددة الى كل من بريطانيا وروسيا « الدولتين الوسيطتين » وفي فترات مختلفة ، متهمة الدولة العثمانية بانتهاك معاهدة ارضروم الثانية • ونظرا للصعوبات التي برزت عند تطبيق تلك المعاهدة لذلك فقد تم التوقيع على بروتوكول ١٩١١ لحل تلك المشاكل بين الدولة العثمانية وايران • وقد نص على تعيين لجنة مؤلفة من مندوبي الحكومتين ، تكلف بمهمة تحديد الحدود وعلى اساس معاهدة ارضروم الثانية[٢٥] •

لقد تشكلت تلك اللجنة الا انها فشلت في وضع حدود ثابتة • مما ادى الى استمرار حوادث الحدود بين الطرفين • وبما ان مصلحة كل من بريطانيا وروسيا تتطلب الاستقرار والهدوء في المنطقة لتنفيذ اطماعهما في المنطقة وترويج تجارتهما • لذا تم ، وبضغط منهما التوقيع على بروتوكول ١٩١٣م ليضع حدا لمشاكل الحدود[٢٦] • وقد تضمن هذا البروتوكول امورا عدة • نذكر منها ما يلي :

١ ــ تعريف الحدود العراقية ــ الايرانية بشكل مفصل ودقيق بحيث يبقى ميناء ومرسى المحمرة الى اعلى واسفل ملتقى نهر الكارون بشط العرب تحت النفوذ الفارسي • طبقا لمعاهدة ارضروم الثانية • على ان يستمر شيخ المحمرة في التمتع بحق ملكيته للاراضي العثمانية وفق احكام القوانين العثمانية[٢٧] •

---

(٢٥) الدكتور جابر ابراهيم الراوي ــ المرجع السابق ــ ص٢٠٧ و ص ٢٤٣ . شاكر صابر الضابط ــ المرجع السابق ــ ص ٧٥

(٢٦) الدكتور جابر ابراهيم الراوي ــ المرجع السابق ــ ص٢٤٨

(٢٧) شاكر صابر الضابط ــ المرجع السابق ــ ص ٨٥ . الدكتور جابر ابراهيم الراوي ــ المرجع السابق ــ ص ٢٥٠

٢ ــ تثبيت الحدود السابقة على الارض من قبل لجنة مؤلفة من مفوسيري اربع حكومات هي : الدولة العثمانية ، ايران ، بريطانيا وروسيا •

٣ ، ٤ تتعلقان بمهام قومسيري الحدود وكيفية حل المشكلة عند تعارض ارائهم •

٥ ــ عندما يتم تخطيط الحدود في اي منطقة فانها تعتبر مثبتة نهائيا • ولا يحق اجراء اي تدقيق او تعديل عليها فيما بعد(٢٨) •

واستنادا الى نصوص هذا البروتوكول تشكلت لجنة تحديد الحدود بين الدولتين • وبدأت اعمالها في مناطق الحدود بوضع علامات (دعامات) في اماكن مختلفة بلغ عددها ٢٣٣ دعامة • شملت جميع مناطق الحدود • ثم رسمت الخرائط التفصيلية التي تبين الحدود ومواقع الدعامات • وقد انجزت اللجنة عملها سنة ١٩١٤م وبعد جهود دامت تسعة اشهر تقريبا • وبذلك اصبحت الحدود بين الدولتين واضحة كل الوضوح •

يظهر من ذلك جليا بأن الدولة العثمانية وبموجب هذا البروتوكول تنازلت عن مساحة تقرب من ٧كم طولا من شط العرب وبعرض يصل الى

---

(٢٨) حقائق عن العدوان الايراني ــ المرجع السابق ــ ص ١١ . عباس عبود عباس ــ المرجع السابق ــ ص ٣٣ . الدكتور جابر ابراهيم الراوي ــ المرجع السابق ــ ص ٢٤٩ــ٢٥٠ . شاكر صابر الضابط ــ المرجع السابق ــ ص ٨٦ . الدكتور عبدالحسين القطيفي ــ المرجع السابق ــ ص ١٦ .

وسط مجرى الملاحة وامام ميناء المحمرة .(٣٩)

ومع ذلك استمرت مشاكل الحدود بين الدولتين حتى بعد هـذا التحديد الدقيق لها . وقد ادعت ايران للتملص من هـذا البروتوكـول ولغرض الحصول على مكاسب جديدة في شط العرب وفي اماكن اخرى ، بالادعاءات التالية :

١ ــ ان معاهدة ارضروم الثانية قد فرضت عليها مـن قبـل ممثلـي بريطانيا وروسيا . كما ان بروتوكول ١٩١٣ قد منـح العـراق فوائد لم تنص عليها معاهدة ارضروم الثانية والتـي استنـد عليها بروتوكول ١٩١٣ . كتحديد الحدود على الضفة اليسرى من شط العرب .

٢ ــ ان معاهدة ارضروم الثانية قد حددت الحدود البرية بما لايتفـق مع الظواهر الجغرافية والطبيعية .

٣ ــ ان الدولة العثمانية قد اشترطت لقبول المعاهدة المذكورة قبول المذكرة الايضاحية من قبل بريطانيا وروسيا . وبما ان الرد المذكور «المذكرة الايضاحية » لم يبلغ الى الحكومة الايرانية . لذا تعتبر المعاهدة باطلة . بالاضافة الى ان السفير الايراني قد وافق على المعاهدة بشكل مخالف للتعليمات الصادرة اليه .

٤ ــ ان بروتوكول ١٩١٣ لم ينل موافقة مجلس الامة الايراني . لـذا

---

(٣٩) لمزيد من التفاصيل في تحديد الحدود انظر الخريطة الحدوديـة العثمانيـة / الفارسيـة رقـم (١) . الدكتـور عباس عبـود عباس ــ المرجع السابق ــ ص ١٢٨ وما بعدها حيث ذكر جميع بنود البروتوكـول

فانه غير مشروع بالنسبة لايران حيث تلزم القوانين الايرانية موافقة مجلس الامة كشرط اساسي لابرام البروتوكول .

٥ ــ لقد جرى تحديد الحدود لصالح الدولة العثمانية في القسمين الجنوبي والاوسط . بالاضافة الى رفض العثمانيين تسليم مواقع عديدة لايران وفق اعمال لجان تحديد الحدود .

٦ ــ ان القسم الاكبر من دعامات (علامات) الحدود عبارة عن اكوام من التراب او الحجر مما ادى الى بعض التجاوزات[٣٠] .

الا انه يمكن الرد على تلك الادعاءات بما يلي :
لغرض استقرار المعاهدات لايجوز الاحتجاج بالاكراه لابطالها حسب رأي فقهاء القانون الدولي . ولهذا تعتبر معاهدة ارضروم الثانية صحيحة وملزمة للطرفين[٣١] .

بالاضافة الى عدم وجود الاكراه اصلا . حيث ان الحكومة الايرانية اعترفت بتلك المعاهدة مع المذكرة الايضاحية سنة ١٩٢١ فاذا كانت المعاهدة باطلة فكيف سوغت لنفسها الاعتراف بها ؟ ومع ذلك فان الموافقة اللاحقة تصحح الوضع السابق[٣٢] . كما ان عدم الرضا لايعني عدم المشروعية لاسيما وان ايران اشتركت في لجنة تحديد الحدود عام ١٨٥٠٠ــ١٨٥٣م . كما ان بروتوكول طهران ١٩١١م اشار وبصراحة الى معاهدة ارضروم الثانية على انها اساس له .

---

(٣٠) الدكتور فلاح شاكر ــ المرجع السابق ــ ص ١٨ وما بعدها

(٣١) لمزيد من التفاصيل حول استقرار المعاهدات وشروط ابطالها الدكتور حامد سلطان ــ القانون الدولي العام في وقت السلم ــ الطبعة الرابعة ، القاهرة ١٩٦٩ ص٢٣٥ وما بعدها

(٣٢) الدكتور جابر ابراهيم الراوي ــ المرجع السابق ــ ص ٣٩٦

اما الادعاء بضرورة موافقة البرلمان على الوثائق لكي تصبح ملزمة • فلا يمكن الركون اليه لان البرلمان كان مجمدا من عام ١٩١١ وحتى ١٩١٤م •

كما ان مجرد اشتراك ايران في اللجنة المشتركة لتحديد واقامة الدعائم وتوقيع ممثلها المخول على جميع المحاضر يناقض تلك الادعاءات •

وبالاضافة الى كل ذلك اعترف شاه ايران في ٥ آب ١٩٣٥ عند مقابلته لوفد عراقي بمشروعية المعاهدة(٣٣) • وهذا دليل قاطع على ان ملكية شط العرب كانت بكاملها تعود للعراق •

ثانيا : معاهدة ١٩٣٧

كان العراق جزءا من الدولة العثمانية • لذا كانت مشاكل الحدود العراقية ــ الفارسية تحل باتفاق الدولة العثمانية مع الفرس • وبعد تفتيت الدولة العثمانية اثر الحرب العالمية الاولى • خضع العراق للانتداب البريطاني • وبذلك ورث العراق جميع الحقوق والالتزامات الدولية التي كانت تتمتع بها الدولة العثمانية فيما يتعلق بالحدود مع الفرس الا ان الحكومة الفارسية كعادتها وبقصد الحصول على مكاسب حدودية بدأت باثارة المشاكل تجاه الدولة العراقية الناشئة ، مستغلة الظروف التي تمر بها ، معتمدا على التفرقة المذهبية احيانا ، ومحرضة بعض وحدات الجيش للاعتداء على الاراضي والمخافر العراقية

(٣٣) شاكر صابر الضابط ــ المرجع السابق ــ ص.٢٠٨ ، ٢٠٩

احيانا اخرى[٣٤] • بالاضافة الى قيامها بالاعتداءات على السفـــن والقوارب العراقية • كما امتنعت السفن الفارسية عن دفع الرســـوم القانونية للعراق[٣٥] •

كل ذلك لاجل تعديل الحدود في شط العرب من الضفة اليسرى الى مجرى الملاحة « خط التالوك » على اساس ان شط العرب نهر مشترك ، متناسية كل المعاهدات والاتفاقات السابقة •

ان ايران حاولت استغلال اعترافها باستقلال العراق للحصـــول على مكاسب حدودية • حيث تأخر اعترافها بالحكومة العراقية ما يقارب الست سنوات • كما ارادت ان تستغل ولنفس السبب تصويتها لجانب قبول العراق في عصبة الأمم • الا ان الحكومة العراقية رفضت كـــل ادعاءات ايران • لكنها نتيجة لتلك الضغوط والتجاوزات المستمـــرة اضطرت الى عرض علاقاتها المتوترة على عصبة الامم • وبعد مناقشات مطولة وشرح كل طرف لوجهة نظره • قررت العصبة احالة النـزاع الى مفاوضات مباشرة بين الطرفين • وبالفعل بدأت اللقاءات بينهما • وفي احداها اعترف شاه ايران بمشروعية معاهدة ارضروم الثانية • الا انـه التمس ان تتنازل الحكومة العراقية لايران ثلاث كيلو مترات من شـــط العرب لغرض رسو مراكبها • الا ان الحكومة العراقية رفضت هـــذا الطلب على اساس عدم اجازة الدستور العراقي التنازل عن اية بقعـة عراقية الا بعد اجراءات مطولة لا يمكن سلوكها • الا ان الحكومـــة وافقت على تأجير ذلك لايران[٣٦] • ويظهر من ذلك ان طلب الشـــاه

(٣٤) جابر ابراهيم الراوي — المرجع السابق — ص ٢٨٣ وما بعدها
(٣٥) الدكتور عبدالحسين القطيفي — المرجع السابق — ص١٧—١٨
الدكتور جابر ابراهيم الراوي — المرجع السابق — ص ٣١٧ وما بعدها
(٣٦) شاكر صابر الضابط — المرجع السابق — ص ١٥٠ وما بعدها.
الدكتور جابر ابراهيم الراوي — المرجع السابق — ص ٢٠٨

دليل قاطع على صحة حقوق العراق الكاملة في شط العرب وبعبارة اخرى ان ملكية شط العرب ـ وبأعتراف شاه ايران نفسه ـ تعود بالكامل للعراق ، فلو كانت لايران حقوق فيه لما التمس الشاه ذلك . ومما يؤيد ذلك ان حكومة ايران صوتت لضم العراق الى عصبة الامم وبحدوده الحالية مع ايران . بالاضافة الى ان ايران لم تثر هذه المسألة في عهد الدولة العثمانية .

بعد قرار عصبة الامم باحالة النزاع الى مفاوضات مباشرة بين الطرفين . بدأت بالفعل لقاءات بين الطرفين لوضع حد للمشاكل القائمة وعلى رأسها التجاوزات الايرانية على الاراضي العراقية ، والاتفاق على مياه الانهر المشتركة .

ثم جاء انقلاب بكر صدقي في العراق ١٩٣٦م . حيث سادت الاضطرابات الداخلية فانتهزت الحكومة الايرانية تلك الظروف ، وكذلك جهل الانقلابيين بالامور السياسية والعسكرية لفرض شروطها على العراق . وهكذا وقعت معاهدة ١٩٣٧م واهم ما جاء فيها :

١ ـ اعتبار بروتوكول الاستانة ١٩١٣م ومحاضر جلسات تحديد الحدود ١٩١٤م وثائق مشروعة . مع الابقاء على نفس الحدود التي تم تعيينها فعلا من قبل اللجنة الخاصة بذلك .

٢ ـ تحديد خط الحدود في شط العرب بحيث يتم تنازل العراق عن ٧ كيلو مترات اخرى من مياه شط العرب طولا ، وبعرض مجرى الملاحة « خط التالوك »[٣٨] .

---

(٣٧) الدكتور جابر ابراهيم الراوي ـ المرجع السابق ـ ص ٤٣٩

(٣٨) لمعرفة تفاصيل خط الحدود في شط العرب بموجب هذه المعاهدة راجع كلا من ـ كراس حقائق عن العدوان الايراني ـ المرجع السابق ـ ص ١٢ . شاكر صابر الضابط ـ المرجع السابق ص ٢٤٤ . الدكتور فلاح شاكر ـ المرجع السابق ـ ص ٢١ـ٢٢ . عباس عبود ـ المرجع السابق ـ ص ٣٥ـ٣٦

٣ ــ فتح شط العرب لمرور السفن التجارية لجميع الدول ولمرور السفن الحربية لكل من العراق وايران[٣٩] .

٤ ــ عقد اتفاق خاص لتأليف لجنة مشتركة لاعادة تثبيت الحدود على الارض ، وفق الحدود المثبتة عام ١٩١٤م .

يبدو لنا ان ايران كعادتها تتخبط في ادعاءاتها ، فتارة تتنكر لمعاهدة ارضروم الثانية ١٨٤٧م ، واخرى تعود وتعترف بها بشكل غير مباشر ، عن طريق اعترافها بصحة بروتوكول ١٩١٣م . حيث ان الاخير لم يلغ معاهدة ١٨٤٧م . بل ان تخطيط الحدود الذي انتهى عام ١٩١٤م من قبل لجنة الحدود المشتركة المؤلفة من الطرفين بالاستناد الى بروتوكول ١٩١٣م ، جرى على اساس معاهدة ١٨٤٧م . وبعبارة اخرى اعترفت الحكومة الايرانية بصحة التسويات التي تمت في عهد الدولة العثمانية ، بعد ان تنكرت لها فترة طويلة . وهذا دليل على عدم مشروعية ادعاءات ايران في شط العرب . اذ لو كانت له حقوق لبقي متمسكا بتلك الحقوق بشكل مستمر ودائم .

ان العراق وبموجب هذه المعاهدة تنازل عن سبع كيلو مترات طولاً، وعن خط مجرى الملاحة عرضا لايران مقابل مدينة عبادان . بالاضافة الى منح الجانب الايراني حق دخول السفن الايرانية البحرية في شط العرب[٤٠] .

---

(٣٩) شاكر صابر الضابط ــ المرجع السابق ــ ص ٢١٢ــ٢١٣ ؛ الدكتور جابر ابراهيم الراوي ــ المرجع السابق ــ ص ٢٤١

(٤٠) لمعرفة المزيد من التفاصيل فيما يتعلق بهذه النقطة ، وهي حق ايران بمرور سفنها التجارية والحربية . انظر الدكتور عبدالحسين القطيفي ــ المرجع السابق ــ ص ١٠ وما بعدها . عباس عبود عباس ــ المرجع السابق ــ ص ٦٤

تاسعا : الغاء معاهدة ١٩٣٧م

تألفت لجنة مشتركة للقيام بتثبيت الحدود عام ١٩٣٨م • استنادا الى المادة الثانية من معاهدة ١٩٣٧م • وقد قامت اللجنة بنصب ٦٨ دعامة جديدة • كمؤشرات حدودية بين البلدين • الا ان اللجنة توقفت عن العمل بسبب انسحاب الوفد الايراني • بعد تأكد احتلال ايران لمساحات واسعة من الاراضي العراقية واقامة المخافر عليها (٤١) • وامتناعها عن تسليم تلك الاراضي للعراق •

ثم رجعت ايران وطالبت بتشكيل لجنة الملاحة والصيانة لشط العرب على ان تتمتع بصلاحية النظر في كل ما يتعلق بشط العرب • ومع ذلك فقد ابدت الحكومة العراقية استعدادها لتنفيذ ذلك ، على ان تكون مهمتها استشارية وليست تنفيذية كما تدعي ايران • اذ ان تخويل مثل تلك اللجنة سلطة تنفيذية تعني اشراك ايران وعلى قدم المساواة مع العراق ، في الاشراف على كل ما يتعلق بشط العرب من ملاحة وصيانة ورسوم وغيرها • وهذا لا يمكن قبوله • اذ ان ملكية شط العرب الكاملة تعود للعراق ، ما عدا مسافة ١٤كم طولا وبعرض مجرى الملاحة • تنازل عنها العراق لايران وفق بروتوكول ١٩١٣م ومعاهدة ١٩٣٧ •

لقد كررت ايران طلبها عام ١٩٥٧م ، وعندما تم الاتفاق بهذا الخصوص بين الطرفين سرعان ما تنصلت منه ايران • عندما تطلب الامر تنفيذ ذلك • حيث امتنع الوفد الايراني عن الحضور بالرغم من الطلبات المتكررة للعراق •

لم تكتف الحكومة الايرانية بذلك ، بل قامت باحتلال مساحات اخرى من الاراضي العراقية ، واقامت عليها مخافر حدودية • كما

(٤١) لمعرفة اماكن هذه الدعامات راجع الدكتور فلاح شاكر ــ المرجع السابق ــ ص ٢٢

استمرت بقطع المياه عن قسم من الانهار التي تجري في الاراضي العراقية • بالاضافة الى انها قامت ببناء بعض السدود والخزانات على منابع بعض تلك الانهار • مما ادى الى اضرار كبيرة في المزارع والبساتين العراقية[٤٢] • كما انها قامت بتحريض بعض القبائل الكردية على العصيان والتمرد •

لقد كانت الحكومة الايرانية تهدف من كل تلك الاعمال الى فرض معاهدة جديدة على العراق ، تحصل من خلالها على مكاسب جديدة،سواء على الحدود البرية ام في شط العرب ، كما جاء على لسان وفدها في اجتماع تم بين العراق وايران في آذار ١٩٦٩م • الا ان قيادة الحزب والثورة رفضت مطالب ايران •

فقامت الحكومة الايرانية بالغاء معاهدة ١٩٣٧م وذلك ١٩ /نيسان ١٩٦٩م ومن طرف واحد فقط[٤٣] • مع ان المبدأ الثابت في القانون الدولي هو عدم مشروعية الغاء او فسخ المعاهدة من قبل احد اطرافها • الا في حالة وجود نص يجيز لاحد الطرفين او كليهما ذلك او عند تغيير الظروف • وبما انه لا يوجد نص بهذا الخصوص في المعاهدة • كما لم تتغير الظروف بالنسبة لايران • لذا فان الغاء المعاهدة من قبل ايران يعتبر عملا غير مشروع • كما ان العرف الدولي لا يعترف بآثار الالغاء او الفسخ من جانب واحد[٤٤] اذ ان ذلك يجعل وجود المعاهدة

---

(٤٢) لمعرفة تفاصيل الاعتداءات الايرانية فيما يتعلق بالانهار المشتركة راجع عباس عبود عباس — المرجع السابق — ص ٨١

(٤٣) حقائق عن العدوان الايراني — المرجع السابق — ص ١٢

(٤٤) الدكتور عبدالحسين القطيفي — المرجع السابق — ص ٢١ وما بعدها . الدكتور حامد سلطان — القانون في وقت السلم — المطبعة العالمية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٦٨ ص ٢٧٥ . حقائق عن العدوان الايراني — المرجع السابق — ص ١٢ . عباس عبود عباس — المرجع السابق — ص ٨٣

مرتبطا بأرادة طرف واحد ، مما يتعارض مع مبدأ قدسية واستقرار المعاهدات[٤٥] .

ان الحكومة الايرانية لم تكتف بالغاء معاهدة ١٩٣٧م من جانبها فحسب . بل صعدت اعتداءاتها وتجاوزاتها على العراق . فعلى سبيل المثال لا الحصر عمدت بواخرها الحربية الى خرق انظمة ميناء البصرة ، مع تجاهل البحارة الايرانيين ارشادات الادلاء العراقيين . بالاضافة الى اجبار السفن التي تدخل شط العرب على رفع العلم الايراني ....الخ[٤٦] .

عاشرا : اتفاقية الجزائر ١٩٧٥م

ان الحكومة الايرانية ومن خلال تلك الاعتداءات والتجاوزات واثارة العصيان المسلح في شمال وطننا الحبيب . كانت تبغي صرف العراق عن معركته المصيرية مع الكيان الصهيوني ، خاصة بعد وقوف العراق بكل ثقله العسكري والاقتصادي والسياسي بجانب سوريا ومصر في حرب تشرين ١٩٧٣ . مما غير نتائج تلك الحرب لصالح العرب . بالاضافة الى انها تهدف الى تقليص دور العراق في الحفاظ على عروبة الخليج لاسيما بعد وقوف العراق بشدة وصلابة تجاه احتلال ايران للجزر العربية الثلاث « طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى » كما انها تهدف الى استنزاف طاقات العراق المادية وتحويلها عن

---

(٤٥) لمزيد من التفاصيل القانونية حول مشروعية او عدم مشروعية الغاء المعاهدات من طرف واحد راجع عباس عبود عباس — المرجع السابق — ص ٤٢ وما بعدها .

(٤٦) حقائق عن العدوان الايراني — المرجع السابق — ص ١٢ . الدكتور فلاح شاكر — المرجع السابق — ص ١٠٤

برامج التنمية الانفجارية • والتي تقدم مثالا باهرا للشعوب الايرانية على الطريقة التي يجب ان توظف فيها عوائدها النفطية لصالح الجماهير •

كما ان الحكومة الايرانية لا تزال تطمع في ضم اجزاء من الاراضي العراقية لاقليمها وخاصة في شط العرب(٤٧) •

تحقيقا لتلك الاهداف الخبيثة بدأ النظام الايراني بتحريك العصاة في شمال وطننا الحبيب باتجاه مناقض لاماني الشعب العراقي • زود ذلك النظام العصاة بالاسلحة الخفيفة والثقيلة، وكميات كبيرة من الاعتدة ومواد التموين • كما قام النظام بتدريب العصاة على مختلف الاسلحة • كما انه سهل وصول الخبراء الاجانب بل حتى الصهاينة الى المناطق الحدودية من العراق والتي كانت تحت سيطرة العصاة •

لم يكتف النظام الايراني بكل ذلك • بل بدأ بأفتعال الازمات الحدودية حيث حشد قواته العسكرية على امتداد الحدود مع العراق ، بغية مشاغلة الجيش العراقي عن القيام بسحق معاقل العصاة • وعندما رأى النظام الايراني عدم كفاية تلك الوسائل والسبل عمد الى اسناد العصاة بشكل فعلي ومباشر عن طريق قواته المسلحة وذلك باطلاق صواريخ ارض جو من نوع هوك • مما ادى الى اسقاط طائرتين عراقيتين في يومي ٤و٥/ كانون الاول ١٩٧٤ •

ومع ذلك لم يعمد العراق الى الرد على ايران ، ايمانا منه بوجود احترام احكام ميثاق الامم المتحدة ومبادىء القانون الدولي • القاضية بضرورة حل الخلافات الدولية بالوسائل السلمية • لذا عمد الى تقديم

---

(٤٧) حقائق عن العدوان الايراني ــ المرجع السابق ــ ص ١٠

شكوى لمجلس الامن في ٢٨/ شباط ١٩٧٤ حول الاعتداءات والتجاوزات الايرانية • ومع ان قرار مجلس الامن اكد على ضرورة احترام مبادىء الامم المتحدة • وضرورة السحب الفوري للحشود العسكرية من المناطق الحدودية • الا ان النظام الايراني امعانا منه في الاستخفاف بهذا القرار، لجأ الى مضاعفة عملياته وتصعيدها(٤٨)•

في ظل هذه الظروف غير الطبيعية عقد مؤتمر قمة الدول الاعضاء في منظمة الاوبك في الجزائر بتاريخ ٦/ آذار ١٩٧٥م • وبمبادرة من المرحوم الرئيس هواري بومدين رئيس جمهورية الجزائر ، تقابل السيد الرئيس صدام حسين والامبراطور محمد رضا بهلوي • حيث اجريا مباحثات مطولة حول حل المشاكل القائمة بين البلدين • توصلا في نهايتها الى اتفاق حول المشاكل القائمة سمي باتفاق الجزائر • تضمن ما يلي

١ ــ اجراء تخطيط نهائي لحدودهما البرية بناءا على بروتوكول الاستانة ١٩١٣م • ومحاضر لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤م

٢ ــ تحديد الحدود النهرية حسب خط التالوك •

٣ ــ اعادة الطرفين الامن والثقة المتبادلة على طول حدودهما • مع التزامهما باجراء رقابة مشددة وفعالة على حدودهما المشتركة • وذلك من اجل وضع حد نهائي لكل التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث اتت •

٤ ــ الاتفاق على اعتبار الترتيبات المشار اليها اعلاه عناصر لا تتجزأ لحل

(٤٨) حقائق عن العدوان الايراني ــ المرجع السابق ــ ص ١٥ وما بعدها لمعرفة تفاصيل التحشدات الايرانية راجع الدكتور رياض القيسي ــ مقال بعنوان ــ التهديد باستعمال القوة والتدخل المسلح في العلاقات الدولية ــ مجلة العلوم القانونية ، المجلد الاول ، العدد الثاني ١٩٦٩ ص٤٧. ١٩٦٩ ص ٤٧ •

شامل • وبالتالي فان اي مساس باحدى مقوماتها يتنافى بطبيعة الحال مع روح اتفاق الجزائر • مع بقاء الطرفين على اتصال دائم بالرئيس هواري بومدين • الذي سيقدم ـ عند الحاجة ـ معونة الجزائر الاخوية من اجل تطبيق هذه القرارات(٤٩) •

عليه بدأ الطرفان باعادة الروابط التقليدية التي يجب ان تسود بين الطرفين بعقد سلسلة من الاجتماعات بينهما • منها اجتماع وزيري خارجيتيهما وبحضور وزيز خارجية الجزائر في طهران بتاريخ ١٥ / آذار ١٩٧٥ •

حيث تم الاتفاق على تأليف ثلاث لجان لتطبيق اتفاقية الجزائر • تقوم الاولى بتحديد الحدود البرية ، والثانية تتولى تحديد الحدود النهرية ، والثالثة تتولى مهمة الرقابة على الحدود لمكافحة اعمال التخريب •

ثم بدأت تلك اللجان باعمالها(٥٠) • ولم تلبث ان انتهت منها • وقد صادق وزيرا خارجية كل من ايران والعراق على اعمال تلك اللجان في ٢٠/ مايس ١٩٧٥ •

وهكذا اعادت اتفاقية الجزائر العلاقات الطبيعية بين الطرفين ، وساد جو من التفاهم وحسن الجوار بينهما • وبقي الوضع على هذا الحال حتى وصول الخميني للحكم في ايران • ورغم ان النظام الايراني ابتز بموجب هذه المعاهدة الجانب الشرقي من الشط العربي ، مستغلا

---

(٤٩) الدكتور جابر ابراهيم الراوي ـ المرجع السابق ـ ص ٥١٤ ـ ٥١٥

(٥٠) فيما يتعلق باعمال تلك اللجان انظر جريدة الثورة العراقية في ١٦ و ١٧/ اذار وفي ١/ نيسان ١٩٧٥

التحديات الصعبة التي كانت تواجه العراق والمفتعلة من قبل ايران وامريكا والكيان الصهيوني[٥١] • فقد حافظ العراق على علاقات حسن الجوار والتزم ببنود المعاهدة بشكل دقيق وتام[٥٢] •

احدى عشر :الغاء اتفاقية الجزائر ١٩٧٥

ان الثورة في العراق دأبت على تأييد كل الحركات والمنظمات التحررية ماديا ومعنويا واعلاميا • انطلاقا من موقف حزب البعث العربي الاشتراكي المبدئي من الانظمة الرجعية والعميلة • فكان الخميني وتنظيمه ضمن الحركات التي نالت من الدعم والتأييد الشيء الكثير • اذ قام بايواء بعض قادة الحركة الايرانية وعلى رأسهم الخميني • وتقديم كل العون والمساعدة اللازمة لهم • اذ بقي مكرما معززا في العراق مدة تقارب ١٥ سنة • حيث غادره باختياره الحر • عندما خير بين البقاء دون القيام بنشاط وبين ترك البلاد •

الا ان الحقد الفارسي على العرب ظهر وكأنه متأصل في نفوس قادة النظام الجديد •تماما كما كان الحال بالنسبة اقادة النظام الشاهنشاهي المقبور • فقد قام النظام الجديد وبكل صلافة وحقد وبمجرد استلام السلطة في ايران بتاريخ ١١/ شباط ١٩٧٩م • بمعاداة العراق وقادته مع كل مواقف الثورة الودية من ذلك النظام • اذ بدأ

---

(٥١) لقد تعاون النظام الشاهنشاهي مع الكيان الصهيوني لضرب الثورة في العراق عن طريق العصاة في شمال الوطن تماما كما تعاون اليهود في بابل « سبايا نبوخذ نصر » مع الجيش الفارسي الغازي لهذه المدينة العربية. في زمن ملكهم كورش . قاسم الموسوي ــ تاريخ الحقد الفارسي على العرب ــ دار الحرية للطباعة ، بغداد ١٩٨٠ ، ص ٣٤

(٥٢) قاسم الموسوي ــ المرجع السابق ــ ص ٥

الى خلق الرعب والموت بين المدنيين ، مرتكبا ابشع انواع الجرائم من قتل للاطفال واحراق للمدارس والمساجد وتفجير للقنابل في ساحات العلم « الجامعة المستنصرية » وفي مواكب تشييع الجنازة عن طريق بعض من باعوا ضمائرهم ، وتجردو عن كل معنى انساني ، من افراد عصابة الدعوة العميلة • اذ زودهم النظام الايراني بمختلف انواع الاسلحة والمتفجرات والمواد احارقة • ولم يكتف بهذا حسب ، بل عمد الى اثارة الشائعات وتلفيق الاخبار وقيادة المظاهرات العدوانية ضد السفارة والقنصليات العراقية في ايران ، كما وجه النظام الايراني اجهزة اعلامه لسب وشتم العراق وقادته والتهجم على الثورة العربية والقومية العربية كما قام باصدار النشرات والملصقات الجدارية ضد الحزب والثورة في العراق • كما اصدر الايات المستولون على الحكم فتاوي تحلل دماء البعثيين وتحرض على قتلهم • بالاضافة الى تصريحات القادة والمسؤولين الرسميين المعادية للدول العربية • فقد ادعى الخميني ان العراق جزء من بلاد فارس • كما صرح رئيس اركانه بأن جيشه يستطيع اجتياح العراق • اما قطب زاده — وزير خارجيته — فقد اعلن وبكل صلافة بان حكومته تمد يد المساعدة الى كل من يقف ضد ثورة العراق[٥٣]• كما رفضت الحكومة الايرانية وعلى لسان رئيسها ابو الحسن بني صدر ، التخلي عن الجزر العربية الثلاث التي احتلت في عهد الشاه المخلوع ١٩٧١م • حيث صرح بان ابو ظبي وقطر وعمان ودبي والكويت والسعودية هي ليست مستقلة بالنسبة لايران[٥٤] • كما اعلن قائد القوة البرية الايراني

---

(٥٣) لقد قام النظام الايراني باعتداءات وتجاوزات اخرى كثيرة . ولمعرفة ذلك راجع : كراسا بعنوان « لماذا الغيت اتفاقية الجزائر بين العراق وايران » ، اصدار دائرة العلاقات الخارجية / وزارة الثقافة والاعلام — السلسة الاعلامية ١٠٣ ، ص ١٣ وما بعدها

(٥٤) مجلة النهار العربي والدولي — عدد ١٥١، في ٢٤/ اذار ١٩٨٠

١٨/٨/٩٨٠ بان ايران سيطالب بالبحرين اذا استمر العراق في المطالبة بالجزر العربية الثلاث • وهكذا توالت تصريحات القادة والمسؤولين الايرانيين المعادية للعراق وثورته وقادتها ، لا بل للعروبة اجمع • وقد رافق ذلك جملة من الاعتداءات والتجاوزات من قبل القوات العسكرية الايرانية ، حيث اخترقت طائراتها الاجواء العراقية (٥٤) مرة للفترة من ٢٣/٢/٩٧٩ ولحد ٢٦ / ٥ / ١٩٨٠ • كما قصفت المخافر الايرانية الاراضي والمخافر العراقية (١٥) مرة اما الاعتداءات النهرية فقد بلغت

(١١) حالة • اما صادق روحاني فقد اعلن في ٧ــ٤ــ١٩٨٠ بأن العراق فارسي وقد أكد قطب زادة ذلك مرة اخرى في ٨ــ٤ــ١٩٨٠ وبعد ذلك بيوم واحد فقط صرح بأن حكومته قررت الاطاحة بالحكومة العرقية •

كما قدم النظام الايراني الدعم المادي والمعنوي للعناصر المعادية لثورة العراق على امل ان تقوم باعمال التخريب والسلب داخل الحدود العراقية • واخيرا لجأ النظام الايراني الى قصف المدن العراقية : خانقين ونفط خانه ومندلي وزرباطية بالمدافع الثقيلة يوم ٤ــ٩ــ٩٨٠ •

ان السؤال الذي بدأ يدور في ذهن كل مفكر عربي مخلص لوطنه وامته • هو ماذا بقي من اتفاقية الجزائر بعد كل تلك الاعتداءات والتجاوز ؟ الم تصبح هذه الاتفاقية ملغاة استنادا الى مادتها الرابعة ؟ لذا جاء قرار مجلس قيادة الثورة في ١٧/٩/١٩٨٠ ليضع حدا لتلك التساؤلات • حيث قرر الغاء القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٦ الخاص بالتصديق على معاهدة الحدود الدولية المعقودة بين العراق وايران والبروتوكولات الثلاثة الملحقة بها ، والاتفاقات الاربعة اللاحقة لها •

بعد ان قدمت الحكومة العراقية عشرات مذكرات الاحتجاج حول تلك الاعتداءات والتجاوزات الايرانية على الحدود العراقية وعلى تصرفات وتصريحات المسؤولين والقادة ، ودون جدوى •

وعندئذ ادركت الحكومة العراقية بان الحكومة الايرانية عازمة كل العزم على ضرب ثورة الشعب العربي في العراق المتجسدة بحزب البعث العربي الاشتراكي • وانها مصرة على تحويل ارض العراق الى ساحة لعملياتها العسكرية • فكان زحف جيشنا الجبار ، جيش العروبة والفداء ، جيش صدام • وكانت هزائم جند الفرس كهزائم اجدادهم جنود كسرى • فأضحت قادسية صدام استمرارا لقادسية سعد •

ان قادسية صدام هي اول معركة تنتصف فيها العرب من اعدائها ومنذ مئات السنين ، وستعقبها انشاء الله معارك تحرير الاراضي العربية المغتصبة اينما تكون ، والنصر حليفنا •

الخلاصة :

يظهر لنا من خلال الحقائق المذكورة ، ان الصراع مع الفرس هو صراع حضاري قديم قدم التاريخ بدأه كورش وسابور • ثم اشتد الحقد في نفوسهم بعد ان قضت القوات العربية الاسلامية على امبراطوريتهم الساسانية وهزم قائدهم كسرى • ودكت سنابك الخيول العربية اقصى نواحي تلك الامبراطورية العاتية • حيث تابعت فلولها في كل صوب وناحية الى ان جعلها هباءا منثورا واثرا بعد عين •

استمر ذلك الصراع وبفعل الفرس منذ تلك الفترة ولحد الان تحت حجج واعذار مختلفة معظمها واهية وغير مشروعة • هادفين من وراء ذلك الى اعادة امجادهم الغابرة وامبراطوريتهم المنقرضة ، وعلى حساب الاراضي العربية البرية والنهرية •وما هو جدير بالذكر ان هذا الهاجس استحوذ على عقول قادة النظام الجديد ايضا كما استحوذ على عقول قادة الفرس قديما •

ولعل فكرة التقمص بثوب الاسلام ــ في نظر الايات ــ هي احدث ما توصلوا اليها لضرب القومية العربية والانتقام لقتلى جنود كسرى • وقد فاتهم بأن عشرات من المنظمات والحركات ظهرت وعلى مر التاريخ • لاسيما في زمن الدولة العباسية مرتدية رداء الاسلام لضرب العروبة ، بعد ان يئسوا من مواجهة الدولة العربية الاسلامية وجها لوجه • وفي كل مرة كانوا لا يحصدون الا الخيبة والفشل ، كما هو حالهم الآن(٥٥)•

ان الاسلام هو اسلام العرب قبل ان يكون اسلام الفرس او غيرهم • وان سيد المرسلين محمد (ص) لهو عربي مسلم • جاء للعالم اجمع بلغة العرب • كما ان العرب هم مادة الاسلام • حماه باكتافهم بكل امانة وصدق • ونشروه في كل حدب وصوب بدمائهم • كما ان ارض العرب هي ارض الانبياء والرسل اجمعين •

كما يظهر ومن خلال نصوص المعاهدات المعقودة بين الطرفين • بان ايران كانت تستحوذ على قسم من اراضي العراق البرية والنهرية كلما رأت الفرصة ملائمة • او بالاحرى يفتعل النظام الايراني الازمات والمشاكل على الحدود العراقية كلما رأى ضعفا في الجانب العراقي • اما عندما يلاحظ القوة والهيبة فانه يلوذ بالصمت ويتظاهر بالصداقة فقد

---

(٥٥) من هذه الفرق الزنادقة . التي ظهرت في السنوات الاخيرة من حكم الامويين بقيادة بها فريد . ولم تلبث ان خرجت هذه الفرقة على الدولة العباسية في عهد ابو جعفر المنصور . وكذلك حركة الراوندية التي كانت تعادي العروبة . حيث ظهر المقنع الاعور في عهد الخليفة العباسي المهدي زاعما ان روح الله قد حلت فيه . ثم ظهرت حركة بابك الخرمي. وكذلك الحشاشون واخيرا وليس اخرا جاء البابيون بقيادة على محمد الشيرازي حيث بدات شاعرتهم قرة العين ببيت سموها في بغداد وكربلاء عام ١٨٤٦ــ١٨٤٧ « قاسم الموسوي » ــ المرجع السابق ــ ص ٦٦ وما بعدها .

سبق وان حصلت ايران على المحمرة ومرساها والاراضي المجاورة لها بموجب معاهدة ارضروم الثانية ١٨٤٧م ، كما استحوذت على سبعة كيلو مترات من مياه شط العرب طولا وخط التالوك عرضا مقابل مدينة المحمرة بموجب بروتوكول ١٩١٣م واستحوذت على مسافة ٧ كيلومترات اخرى مقابل مدينة عبادان بموجب معاهدة ١٩٣٧م كما حصلت على ٨٨ كيلو مترا طولا وبعرض خط التالوك وهي المسافة المتبقية من شط العرب بموجب اتفاقية ١٩٧٥م • ومع كل ذلك اخذت تطالب بالمزيد •

واني لعلى يقين بانه لو حصل على شط العرب بأكمله لطالب بالبصرة ايضا • وهكذا الى ان يتم احتلال العراق وغير العراق من الاقطار العربية • لكي يستعيد امجاد امبراطورية كسرى وقبله امبراطورية كورش وسابور • وقد تجلى ذلك بكل صراحة في احتفال عام ١٩٧١ في ايران بمناسبة مرور ٢٥٠٠ سنة على قيام كورش بتأسيس الامبراطورية الفارسية(٥٦) •

كما يظهر بان الادعاءات الايرانية لا تستند الى ادلة ونصوص ثابتة • فنراها تارة تستند على نصوص الاتفاقات والمعاهدات ، واخرى تتنكر لتلك النصوص مستندة الى الظروف الطبيعية والجغرافية لتحديد الحدود وهكذا • فقد تنكر النظام الايراني لنصوص معاهدة ارضروم الثانية ١٨٤٧م على اساس انها لا تتفق مع الظروف الطبيعية والجغرافية للحدود بين الطرفين وان المفوض الايراني تعدى صلاحياته عند التوقيع على تلك المعاهدة •

ثم يرجع ويعترف ببروتوكول ١٩١٣ والذي ابقى على معاهدة

---

(٥٦) لمزيد من التفاصيل راجع قاسم الموسوي ــ المرجع السابق ــ ص ٢٦

ارضروم الثانية واعتبرها اساسا لتحديد الحدود بين الطرفين(٥٧) • ثم يعترف شاه ايران بنفسه بصحة تلك المعاهدة وامام الوفد العراقي في طهران • الا انه يلتمس ان يتنازل العراق لايران عن ٣ كيلو مترات من شط العرب •

ان ايران كان يتحين الفرص وفي مختلف العصور لفرض شروطه التوسعية على العراق • فقد انتهز ضعف الدولة العثمانية وفي اواخر ايامها ليفرض شروطه وفق بروتوكول ١٩١٣ • ثم انتهز فرصة انقلاب بكر صدقي وعدم استقرار الانقلابيين وضعف ادراكهم السياسي والقانوني ففرض عليهم معاهدة ١٩٣٧م • كما اراد وبنفس الارادة الخبيثة ان يفرض شروطه على ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م وكرر الحال مع ثورة حزبنا حزب البعث العربي الاشتراكي في ١٧/٣٠ تموز ١٩٦٨م• فكانت اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ واعتبار خط التالوك هو خط الحدود بين الطرفين • ثم جاء النظام الجديد ليحذو حذو اجداده رغم استبشارنا به ووقوفنا الى جانبه • لا بل فاق هذا النظام كل ما سبقه من الانظمة في شدة حقده على العرب ومحاولاته التوسعية على حسابهم •

---

(٥٧) انظر الفقرة ــ ب ــ من المادة اولا من بروتوكول ١٩١٣ . والمادة الاولى من معاهدة ١٩٣٧ والتي اعترفت ببروتوكول ١٩١٣ الذي اعترف بدوره بمعاهدة ارضروم الثانية .

المصادر

١ ــ الدكتور ابراهيم خلف العبيدي ــ الاهواز ارض عربية سليبة ــ دار الحرية للطباعة ، بغداد ١٩٨٠

٢ ــ الدكتور جابر ابراهيم الراوي ــ الحدود الدولية ، ومشكلة الحدود العراقية ــ الايرانية ، دراسة قانونية وثائقية ــ مطبعة دار السلام ، بغداد ١٩٧٥ .

٣ ــ الدكتور حامد سلطان ــ القانون الدولي العام في وقت السلم ــ الطبعة الثانية ، المطبعة العالمية ، القاهرة ١٩٦٨ ، والطبعة الرابعة ، القاهرة ١٩٦٩ .

٤ ــ الدكتور رياض القيسي ــ التهديد باستعمال القوة والتدخل المسلح في العلاقات الدولية ــ مجلة العلوم القانونية ، جامعة بغداد ، كلية الحقوق ، المجلد الاول العدد الثاني ١٩٦٩ .

٥ ــ شاكر صابر الضابط ــ العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وايران ــ نشر وطبع دار البصري ، بغداد ١٩٦٦ .

٦ ــ عباس عبود عباس ــ ازمة شط العرب ــ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٣ .

٧ ــ الدكتور عبدالحسين القطيفي ــ بعض الجوانب القانونية لمحاولة ايران انهاء معاهدة ١٩٣٧ ــ مجلة العلوم القانونية ــ جامعة بغداد / كلية الحقوق ، المجلد الاول ، العدد الثاني ، ١٩٦٩ .

٨ ــ الدكتور فلاح شاكر اسود ــ الحدود العراقية ــ الايرانية ، دراسة المشاكل القائمة بين البلدين ــ مطبعة العاني ، بغداد ١٩٧٠ .

٩ ــ لونكريك همسلي ــ اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ــ الطبعة الثالثة ، ترجمة جعفر الخياط ، بغداد ١٩٦٢ .

١٠ ــ قاسم الموسوي ــ تاريخ الحقد الفارسي على العرب ــ دار الحرية للطباعة ــ بغداد ١٩٨٠ .

١١ ــ « حقائق عن العدوان الايراني على الحدود الشرقية للطن العربي » بحث مقدم من قبل المنظمات المهنية والشعبية في العراق الى مؤتمر المنظمات المهنية والشعبية لاسناد العراق ضد الاعتداءات الامبريالية والرجعية الايرانية في بغداد من ١ــ/ شباط ١٩٧٥ .

١٢ ــ جريدة الثورة العراقية الصادرة في ١٩٧٥/٣/٦ و ١٩٧٥/٣/٧ و ١٩٧٥/٤/١ .

١٣ ــ « لماذا الغيت اتفاقية الجزائر بين العراق وايران » دائرة العلاقات الخارجية / وزارة الثقافة والاعلام ــ السلسة الاعلامية ١٠٣

١٤ ــ مجلة النهار العربي والدولي ــ العدد ١٥١ ، في ١٩٨٠/٣/٢٤

١٥ ــ مجلة العلوم القانونية ، المجلد الاول ، العدد الثاني ١٩٦٩ .